

قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ٢٠٢١ لسنة ١٩٧٣

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور :

وعل القانون رقم ٦٧٧ لسنة ١٩٥٤ بشأن تزعيع ملكية العقارات للنفعة العامة التحسين والتوازن المعدل له ؟

وعل القانون رقم ٢٥٢ لسنة ١٩٦٠ في شأن تعديل بعض الأحكام الخاصة بترع الملكية للنفعة العامة والاسيلاء على العقارات ؟

قرر :

مادة ١ — يعتبر من أعمال النفعة العامة مشروع إنشاء شارع وساحة أمام مسجد سيدى علي زين العابدين بقسم السيدة زينب محافظة القاهرة على أرض ساحتها ٢٣١,٥٠ متراً مربعاً ومسطح مبنائها ٦٠٠ متر مربع .

مادة ٢ — يستولى بطريق التنفيذ المباشر على العقارات الازمة لإقامة هذا المشروع الموضح بيانها وموقعها وحدودها وأسماء ملاكها الظاهرين بالذكرة والرسم والكشف المرافقين .

مادة ٣ — ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية
صدر برئاسة الجمهورية في ٥ ذي الحجة سنة ١٢٩٣ (١٩٧٣) ديمبر

أنور السادات

مذكرة إيضاحية

لقرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم ٢٠٢١ لسنة ١٩٧٣
باعتبار مشروع إنشاء شارع وساحة أمام مسجد سيدى
علي زين العابدين قسم السيدة زينب محافظة القاهرة
من أعمال النفعة العامة

يعتبر مسجد سيدى علي زين العابدين من المساجد التي تتبع باهية خاصة بالنسبة للمسلمين حيث يقدّم إلهي كثيف من البر الخيرية ومع ذلك فإن الواقع على إلهي متعدد لعدم وجود شوارع ذات اتساع مناسبة وطذاقى وانقى المعاشر التي تتيح لها القدرة بالتوارد رقم ١٧٦ لسنة ١٩٧٣ على إنشاء شارع يفوق عرضه إلى للمدخل وساحة لاستقبال سيارات الوافدين وقد رفع الاختبار على الموقع المناسب لإنشاء الشارع والاساحة المأهولة التي لم يتحقق حدود، ومن ثم على الرسم الطرق، وهو عبارة عن بستان سكني ويعيش أحواشها عازمة تتبع مساحة ١٢١,٥٠ متراً مربعاً ومسطح المائي ٦٠٠ متر مربع مملوكة لestate المذكور بالكتاب المأهلي حيث أن اتفاقاً تم بين ممدوح علوي وعلي عز الدين

قانون رقم ٣ لسنة ١٩٧٤

بتتعديل بعض أحكام القانون رقم ٧١ لسنة ١٩٦٤
في شأن منع معاشات ومكافآت استثنائية

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه :

مادة ١ — يستبدل بالفقرة الأولى من المادة (٢) من القانون رقم ٧١ لسنة ١٩٦٤ في شأن منع معاشات ومكافآت استثنائية، النص الآتي :

”تحتسب بالنظر في المعاشات والمكافآت الاستثنائية بلجنة تشكل برئاسة وزير التأمينات وعضوية أقدم نواب رئيس مجلس الدولة وأحد وكلاء الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة وأحد وكلاء كل من وزارة المالية والاقتصاد والتجارة الخارجية ووزارة الشؤون الاجتماعية ويختارهم الوزير المختص ، ولا تكون قرارات اللجنة نافذة إلا بعد اعتمادها من رئيس الجمهورية ” .

مادة ٢ — ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويجعل به من تاريخ نشره .

يسعم هذا القانون بخاتم الدولة ، ويعتبر مكتوبون من قوانينها

مارس برئاسة الجمهورية في ٢٠ صفر سنة ١٢٩٤ (٧ مارس سنة ١٩٧٤)

أنور السادات